الفصل الرابع عشر
التوزيع في الاقتصاد الاشتراكي

قبل التطرق إلى التوزيع في الاقتصاد الاشتراكي لا بد من الإشارة إلى الاشتراكية من حيث خصائصها الاقتصادية وكيفية معالجتها للمشكلة الاقتصادية المتمثلة بندرة الموارد وتعدد الحاجات أي إننا سنتناول كيفية تقرير ماذا ينتج وكم وكيف ثم نتناول لمن يوزع الانتاج وما هو أساس هذا التوزيع.

أولا: خصائص الاقتصاد الاشتراكي:

يتميز الاقتصاد الاشتراكي بالخصائص العامة التالية :

١- الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج (١):

يقصد بالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج أن هذه الوسائل مملوكة ملكة اجتماعية أي أن المالك هو المجتمع وهذه هي الخاصة الاولى والرئيسية في النظام الاشتراكي وهي بخلاف النظام الرأسمالي الذي تكون وسائل الانتاج فيه مملوكة ملكية خاصة. وهناك حجج تقدم لتبرير الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتفضيلها على الملكية الخاصة منها:

أ- إن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تغير طبيعة علاقة العمال بالانتاج وزيادته، فهذه العلاقة في النظام الرأسمالي هي علاقة عداء لاختلاف وتعارض مصلحة العمال مصلحة أرباب العمل وهذا يعود بالضرر على المجتمع. أما في النظام الاشتراكي فإن مصلحة العمال لا مصلحة زيادة الانتاج لشعور العمال بأنهم هم المالكون لوسائل الانتاج.

ب – إن الملكية العامة لوسائل الانتاج تحدد طبيعة علاقات الأفراد إزاء كل من الانتاج والتوزيع والتبادل فيسود التعاون بينهم محل المنافسة والوئام محل الخصام والإخاء محل الاستغلال وبذا يزداد المجتمع رفاهية ويخطو خطوات سريعة في البناء والتقدم.

ج – تبرر الملكية العامة لوسائل الانتاج على أساس أن الرأسماليين هم طبقة طفيلية تعيش على جهد بذله الآخرون سواء من سبقهم كآبائهم وأجدادهم أو الجهد الذي يبذله العمال،

(١) تتخذ الملكية في الاقتصاد الاشتراكي اشكالا مختلفة منها ملكية الدولة (العامة) والملكية التعاونية والملكية الجماعية وليس من الضروري أن تكون هذه الملكية شاملة أو كلية إذ يوجد هناك قطاع خاص محدد في قطاعات ثانوية في الاقتصاد.

الـذين يسـتأجرونهم مـن خـلال اسـتغلالهم والحصـول علـى فـائض القيمـة ومـن هنـا و الخاصـة أمرا تحتمه ظروف التطور .

٢- التخطيط الاقتصادي:

ومما يميز الاقتصاد الاشتراكي هو خضوع الفعاليات الاقتصادية الأساسية فيه للتخطيط، فالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك لا تترك القرارات السوق إنما تتم على وفق خطة مدروسة توضع من قبل سلطة مركزية في الدولة تحاول استخدام الموارد المتوفرة أفضل استخدام لتحقيق أهداف لمجتمع. وفي الواقع لا يمكن تصور وجود نظام اشتراكي دون خطة ولا يمكن تصور وجود خطة دون ملكية عامة لوسائل الانتاج . وإن عناصر كل خطة تتمثل في حصر الإمكانات المادية والبشرية في المجتمع ومن ثم تحديد أهداف معينة وبحدود تلك الإمكانات تم تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. هذه الوسائل تتمثل بالمشاريع التي ينبغي تنفيذها بهذه الإمكانات لتحقيق الأهداف المرسومة وكل هذا يتم ضمن خطة زمنية محددة، والخطط في المجتمع الاشتراكي قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل .. ومن أجل أن ينجح التخطيط الاقتصادي لا بد من توفر الشروط التالية[١]:

أ- أن تكـون هنـاك سـلطة مركزيـة[٢] للتخطـيط تقـوم بتحديـد الأهـداف الاجتماعيـة المطلـوب تحقيقها، وترتبها حسب أهميتها وكذلك معرفتها التامة بموارد وإمكانات الاقتصاد الوطني.

ب - أن يكـون السـلطة التخطـيط سـيطرة فعليـة مباشـرة أو غيـر مباشـرة علـى الوحـدات الانتاجية التي يتكون منها الاقتصاد الوطني .

ج- أن تدار هذه الوحدات وينسق العمل فيها بحيث تستجيب للتوصيات المعقدة.

د . أن تكون سلطة التخطيط في وضع يسمح لها بمراقبة تنفيذ مشروعات الخطة .

---

(١) انظر: بـول م. سـويزي، الاشـتراكية، ترجمـة د. عمـر مكـاوي (المؤسسـة المصـرية العامـة للتـأليف والترجمـة والطباعة والنشر)، ص٣٧-٣٨.

(٢) لوحظ مؤخرا أن بعض الدول الاشتراكي اتجهت نحو التخطيط اللامركزي، حيث تقوم السلطات المركزية بتحديد الأهداف الرئيسية للخطة وتترك الوحدات الانتاجية مهمة تحديد الاهداف الثانوية.

وتشمل الخطة الاقتصادية في النظام الاشتراكي كل قطاعات الاقتصاد الوطني ويكون التخطيط شاملا لكل نواحي النشاط الاقتصادي .

وفيما يلي سنلقي ضوء على بعض الفعاليات الاقتصادية الأساسية في النظام الاشتراكي .

ثانيا: الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي:

من حيث المبدأ أن العملية الانتاجية من الناحية الفنية لا تختلف سواء تمت في ظل الاقتصاد الرأسمالي أم في ظل الاقتصاد الاشتراكي فهي لا تعدو أن تكون جمع وتفاعل مجموعة من عناصر الانتاج. كما أن الهدف النهائي للانتاج في أي اقتصاد سواء أكان رأسمالية أم اشتراكية هو الاستهلاك. لكن وضع الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي يختلف عما هو عليه الحال في الاقتصاد الرأسمالي في أن الانتاج في ظل الاشتراكية قائم على خطة موضوعة بينما تترك عجلة الانتاج في الرأسمالية إلى رجال الأعمال والمنظمين فهم الذين يقررون ذلك لأن غرضهم المباشر من الانتاج هو الحصول على أكبر ربح ممكن على حساب تشديد استغلال العمال والحصول على فائض القيمة بينما يهدف الانتاج الاشتراكي إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع وهو ليس إلا انتاجا اجتماعية مشتركة غير أن الانتاج الهادف يتضمن مبدأ انتاج السلع والخدمات قبل غيرها ومن ثم فإن سلطة التخطيط العليا لا بد من أن تفاضل بين القيام بهذه المشروعات أو تلك وهكذا فإن السمات الأساسية للانتاج في الاقتصاد الاشتراكي هي:

١- انه انتاج هادف ويتم بناء على خطة موضوعة.

٢- ان هناك اولوليات في القيام بالمشروعات التي ترد في الخطة.

٣. ان الانتاج لا يهدف الى تحقيق الربح بمقدار ما يهدف الى اباع حاجات الاجتماع.

ثالثا: التوزيع في الاقتصاد الاشتراكي:

ان الحقيقة الاولى التي يجب ان تقال بخصوص التوزيع في الاقتصاد الاشتراكي هو عدم وجود نظرية واضحة لتوزيع الدخل على اسا اشتراكي، والمقصود بهذا القول هو عدم وجود رابطة اقتصادية وثيقة بين الانتاج (الدخول القومي) وبين توزيع هذا الانتاج على من اسهم في تكوينه على غرار الحالة في الاقتصاد الرأسمالي. فقيمة الحصة التي يتسلمها الفرد من هذا الناتج مستقلة عن قيمة الخدمة التي قام بها، لأن الاساس النظري للتوزيع الاشتراكي

قائم في الاساس على وجود الخطة الاقتصادية وما دامت هناك خطة اقتصادية شاملة فلابد من وجود خطة فرعية لتوزيع الناتج الاشتراكي لخطة مرسومة فإن من الصعوبة تحديد نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج بل قد يستحيل تحديد هذه نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج بل قد يستحيل تحديد هذه الانصبة استناداً إلى قواعد اقتصادية.

أما التوزيع الشخصي فإنه يتصل بالفلسفة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي، فالنظام الرأسمالي الذي يقوم أساساً على الملكية الخاصة يكون أساس التوزيع فيه هو الملكية الخاصة اي ان الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي هي اداة انتاج واداة توزيع وفي نظام يقوم على مثل هذا الاساس تكون الظاهرة الاساسية فيه هي التفاوت الشديد في الدخول، هذا التفاوت يكون متناسبا مع التفاوت الشديد في ملكية ادوات ووسائل الانتاج لكن الاساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الاشتراكي يكون مختلفاً تماماً عما الاقتصاد الرأسمالي حيث أن الاقتصاد الاشتراكي يقوم أساسا على الملكية الاجتماعية سواء أكانت في صورة ملكية الدولة أو ملكية الجماعة لذا فإن عملية التوزيع تخضع لإرادة المجتمع المجسدة في الخطة فإذا أعطيت أولوية للاستثمار قل نصيب الاستهلاك الموزع على الأفراد والعكس بالعكس .

يؤكد القانون النظري القديم الذي قام على أساسه البناء الاشتراكي بأن توزيع الناتج يقوم على أساس "العمل"[1] والعمل في أداة انتاج وأداة توزيع في آن واحد، ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الاشتراكي فيه تفاوت في الدخول لكن هذا التفاوت ليس كبيراً كما هي عليه الحال في الاقتصاد الرأسمالي وثانياً أنه ليس قائم بسبب الاختلاف في الملكية إنما بسبب اختلاف القدرات والمواهب الإنسانية .

([1])عدا التوزيع حسب العمل يجري في الاشتراكية توزيع قسم من السلع والخدمات عن طريق أرصدة الاستهلاك الاجتماعية. إن أرصدة الاستهلاك الاجتماعية هي عبارة عن قسم من الدخل القومي يجري توزيعه بين أعضاء المجتمع الاشتراكي أما مجانا وأما بشروط متهاودة وعلى حساب هذه الأرصدة يحصل أفراد المجتمع الاشتراك على التعليم والخدمات الطبيعية وما إلى ذلك.
انظر: خودر كورموف وآخرون الاقتصاد السياسي للاشتراكية (دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ) الفصل الثامن ص٣١٣-٣١٤.

إن مراعاة المجتمع الاشتراكي في سياسته الاقتصادية لقانون التوزيع حسب العمل يجسد مبدأ من مبادئ الاشتراكية الأساسية هو (من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله) [1].

وفيما يلي نبين وجهة نظر الاشتراكية في كل من الأجور والفائدة والربح.

١. الأجور في الاقتصاد الاشتراكي الأجور في الاقتصاد الاشتراكي

ان الاسس التي تحكم تحديد الاجور في الاقتصاد الاشتراكي تختلف عن تلك التي تحددها في الاقتصاد الرأسمالي، فالخطة وأجهزتها الفنية هي التي تضع الخطوط العامة لسياسة تحديد الأجور. وإن البداية الحقيقية لنظرية الاجور في الاقتصاد الاشتراكي تعود إلى اللمسات الأولى التي وضعها كارل ماركس بهذا الخصوص، ومع أن آراء ماركس في الأجور لا تتضمن نظرية مكتملة الجوانب إلا أن هذا الرأي اقتصر على إبراز استغلال العمال ومنحهم أجر الكفاف فقط، لأن تراكم الارباح في أيدي الرأسماليين سيؤدي إلى زيادة تجميع رأس المال لديه فيصبح محباً للمال بحد ذاته ويعمد إلى تجميع فائض القيمة ليحوله إلى رأس مال مستثمر وكلما ازداد الرأسمالي قوة ازداد ضغطا على العمال ليحصل على المزيد من الأرباح فيزداد بؤسهم وتظهر البطالة بين صفوفهم. وهكذا تبقى الأجور تتذبذب حول مستوى الكفاف.

وبناء على هذا فإن ماركس يدعو العمال إلى الاتحاد ضد تعسف أصحاب الأعمال ليرفعوا أجورهم كما يدعو إلى وجوب توزيع عائد العمل على العمال أنفسهم بشكل زيادة في الأجور.

إن الأجور في الاقتصاد الاشتراكي هي أصحاب حصة العمال والمستخدمين من الدخل القومي معبرة عنها بالنقد المخصص للاستهلاك الشخصي يتم تعيينها حسب كمية العمل ونوعيته الذي يبذله كل عامل.

٢ – الربح

يختلف الربح في الاقتصاد الاشتراكي عما هو عليه في الاقتصاد الرأسمالي من حيث طبيعته وهدفه ودوره في الحياة الاقتصادية. فالربح في الاقتصاد الاشتراكي ليس هدفا بذاته بل هو مؤشر عام للأداء الاقتصادي وحافز للعاملين في المشروع، وهو يقرر من حيث المبدأ بمستوى الكفاءة الانتاجية

---

(1) المصدر السابق، ص٣٠١–٣٣٨.

للمشاريع، وكان الربح في السابق[١] يعد وسيلة محاسبية لضمان تغطية المشاريع تكاليفها من مواردها الخاصة ما أمكن ذلك، غير أنه استخدم بعد ذلك كوسيلة لتقويم المشاريع وتحفيز العاملين فيها. وبعد أن أخذ مستوى الكفاءة الإنتاجية والأداء الاقتصادي في المشاريع ينخفض، توصل "ليبرمان"[٢] إلى نتيجة مؤداها أنه حتى في ظل الاشتراكية فإن المعيار الوحيد الشامل الذي يمكن أن يضمن النمو والملائمة والنوعية والكفاءة في المشاريع هو تعظيم ربح المشروع" [٣].

وإذا كان الربح في الاقتصاد الاشتراكي يختلف بطبيعته عما في الاقتصاد الرأسمالي فإن دوره[٤] يختلف أيضا حيث أنه يعتبر وسيلة وليس غاية، فهو وسيلة للتعرف على كفاءة المشروع، كما أن زيادة الربح لا تتم في الاقتصاد الاشتراكي من خلال تقليل كمية الانتاج وزيادة الأسعار كما الحال في الاقتصاد الرأسمالي، لأن الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي محددة مركزية، إنما يزداد بزيادة الانتاج من خلال الحوافز التي تعطى للعاملين. كما أن الأرباح لا يتم الحصول عليها بعد تحقيقها من قبل أفراد معينين إنما من قبل المشاريع التي تعود للدولة وإن قسماً منها فقط يوزع على العاملين في المشاريع بشكل حوافز .

وما دام الاقتصاد الاشتراكي مخططاً مركزياً فإن الربح لا يعتبر المحرك الرئيس للإنتاج إنما هو أحد القرى المحركة للإنتاج. كما أنه لا يعتبر بالضرورة المعيار الموضوعي للكفاءة، لأن أسعار عوامل الانتاج لا تتحدد من قبل هيئة التخطيط وبذا تكون بعض السلع

---

(١) قبل المناداة بالإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية.

(٢) اقتصادي سوفيتي.

(٣)انظر:

Witczynski, J., The Economics of Socialism, (Greorge Allen and Unwin, London, 1970) pp. 49 50.

اقتبس من د. عبد المنعم السيد علي، مدخل علم الاقتصاد مبادئ الاقتصاد الجزئي، (مطبعة جامعة الموصل، ١٩٧٩) ص ٤٣٠ – ٤٣١.

(٤)ج. فبنشينسكي، علم الاقتصاد الاشتراكي، ترجمة الدكتور محمد صقر (دار التقدم العربي، دمشق، ١٩٧٣) ص٥٥–٥٧.

مربحة وأخرى ليست كذلك. وبناء على هذا فإن الاختلاف في الربح بين المشاريع لا يحدد بالضرورة توزيع الاستثمارات لأن الاستثمارات تتحدد مركزية أيضا. وبالتالي فإن الأرباح في الاقتصاد الاشتراكي لا يمكن أن تقود إلى تكوين ثروة إنما هي مؤشر للكفاءة الانتاجية حسب وحافز للعاملين .

٣- الفائدة:

ما دام مقدار المبلغ الإجمالي للقروض وتوزيعه على الفروع الاقتصادية يتحدد مركزية ووفق الخطة الاقتصادية فإن الفائدة لا تلعب دوراً مركزياً حاسماً في الاستثمار كما هي عليه الحال في ظل الاقتصاد الرأسمالي. وحتى أوائل الستينات فإن قسمة كبيرة من احتياجات المشاريع الاستثمارية في دول أوروبا الشرقية كان يغطي بمنح معفاة من الفوائد وغير واجبة التسديد. غير أن هذا الأسلوب كان قد شجع المشاريع في أن تغالي التخصيصات، وقد أدت هذه المغالاة في الاحتياجات إلى هدر كبير في الموارد وزيادة في معامل رأس المال (نسبة رأس المال إلى الناتج)، لذا تم اللجوء إلى الفائدة. وفي الوقت الحاضر تبرر الفائدة من الناحية الإيديولوجية بأن رأس المال ما هو إلا عمل في صورته المادية وما دام رأس المال كذلك فيجب أن يوزع بصورة عقلانية لأن ذلك يمثل توفيراً واقتصاداً في العمل الحي.

كما أن معدلات الفائدة على القروض المصرفية لا تتحدد بصورة حرة إنما تتحدد مركزياً لتناسب مع الهدف من منحها .

رابعا: الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي(١):

تخضع الأسعار ووظائفها والعوامل المؤثرة في مستواها وأسلوب تحديدها إلى القوانين الاقتصادية السائدة في النظام القوانين الاقتصادية الآتي:

١- قانون الاقتصاد بوقت العمل .

٢ – قانون التنمية المخططة للاقتصاد الاشتراكي .

---

(١) انظر في ذلك :

ميشيل سابولتشيك، الأسعار في نظام الإدارة المخططة، ١٩٨٣.

٣- قانون القيمة- العمل اللازم اجتماعية .

فقانون الاقتصاد بوقت العمل يؤثر في الأسعار إذ عندما تتزايد انتاجية العمل يزداد عدد الوحدات التي ينتجها العامل خلال وحدة الزمن وهذا يعني انخفاض متوسط وقت العمل اللازم لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة. أي مع زيادة انتاجية العمل ينخفض الوقت اللازم لإنتاج السلعة .

وتظهر فاعلية قانون التنمية المخططة للاقتصاد الاشتراكي على الأسعار الاشتراكية لخطط التنمية إذ غدت الأسعار ومعايير الأداء المالي أجزاء هامة في تكوين الخطط الاقتصادية .

وعند تحديد الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي لا بد من الاعتماد على قانون القيمة العمل اللازم اجتماعية لأن الأسعار الجيدة هي التي تعبر بصدق عن القيمة الموضوعية للسلع المسعرة .

وظائف الأسعار:

يقصد بوظائف الأسعار تلك الأدوار الهامة التي تلعبها الأسعار وتنعكس آثارها الفاعلة على مختلف الأنشطة الاقتصادية. لكن رغم اتفاق الاقتصاديين الاشتراكيين هي:

١. إن الأسعار أدوات لتنظيم حسابات الخطة الاقتصادية.
٢. إنها أدوات لتحفيز الجهود الهادفة لزيادة الانتاج.
٣. إنها أدوات التوجيه وضبط الانشطة الاقتصادية
٤. إنها أدوات لتحقيق العدالة بإعادة توزيع الدخل القومي.
٥. إنها أدوات لترشيد الحسابات الاقتصادية.
٦. إنها أدوات لتحقيق الأهداف الاجتماعية

غير ان الوظائف الاساسية للأسعار هي وظيفة السعر كمقياس للقيمة ووظيفة السعر كأداة لتوجيه الانشطة الاقتصادية وضبط مسارها.

١- وظيفة السعر كمقياس للقيمة

تتجسد الوظيفة الأساسية للسعر في الاقتصاد الاشتراكي باستخدامه كمقياس موضوعي لقيمة السلع الاقتصادية المختلفة.

ما دامت قيمة السلع الاقتصادية في الفكر الماركسي تتحدد بكمية العمل اللازم اجتماعية لإنتاجها وتجهيزها وضمن ظروف الانتاج العادية ، فإن الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي تستعمل كأدوات هامة للتعبير الدقيق عن كمية العمل اللازم اجتماعية للإنتاج كل سلعة اقتصادية.

٢- وظيفة السعر كأداة لتوجيه وضبط الأنشطة الاقتصادية

يتميز النظام الاشتراكي عن النظام الرأسمالي بقدرته على الاستفادة الكاملة من وظيفة الاسعار كأدوات تخطيطية لتوجيه وتحفيز وتنسيق المصالح المادية للمنشآت الانتاجية وللعاملين فيها وللمجتمع بأسره من ناحية ولتعميق الميول باتجاه الاقتصاد في التكاليف من ناحية أخرى.

تعتبر وظيفة السعر كأداة لتوجيه وضبط الأنشطة الاقتصادية وظيفة شاملة ومركبة من عدة عناصر هامة وتؤدي مهام نعثر عناصر جوهرية في تطبيق أهداف الخطة الاقتصادية في الواقع العملي ومن هذه المهام ما يأتي:

أ- ترشيد عملية توزيع الموارد الاقتصادية .

ب - ترشيد الاستهلاك.

ج - التحفيز الاقتصادي .

د- تشجيع التقدم الفني .

أسس تحديد الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي

يعرف السعر بأنه التعبير النقدي للقيمة ويبني على أساس تكاليف العمل اللازم اجتماعية. وتقاس تكاليف العمل اللازم اجتماعية بوحدات العمل[١] الضروري لانتاج السلعة في ظروف اقتصادية واجتماعية محددة ، وبخصوص اختبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة لتحديد تكاليف العمل اللازم اجتماعية انقسم الاقتصاديون الاشتراكيون في الرأي إلى مجموعتين :

---

(١) يميز ماركس بين نوعين من العمل: العمل المحدد والعمل المطلق، فالعمل المحدد هو العمل الاختصاصي الذي يبذل لإنتاج سلعة محددة ذات قيمة، أما العمل المطلق نهر العمل العام المجرد من الصفة الاختصاصية والذي يستعمل كعامل مشترك ترجع إليه جميع أنواع الأعمال الاختصاصية المحددة بعد تحويلها كأساس لقيامها ومقارنتها ببعضها البعض.

الأولى: تدعو إلى اعتماد الظروف الاقتصادية والاجتماعية العلمية الأكثر تطورا باتخاذ متوسط تكاليف العمل لمنتجي السلعة الذين يتمتعون بأفضل الظروف الانتاجية في العالم كأساس موضوعي لتحديد سعرها.

أما الثانية: فتدعو إلى اعتماد الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الاقتصاد الوطني باتخاذ متوسط تكاليف العمل لغالبية منتجي السلعة الوطنيين كأساس لتحديد سعرها.

تستهدف المجموعة الأولى استخدام ظروف المنتجين المتقدمين عالمية لتحفيز المنتجين المحليين ولتطوير ظروفهم الانتاجية ليصلوا إلى افضل المستويات غير أن من الصعوبة تطبيق هذا الرأي عملية بسبب عجز الاقتصاد الوطني عن توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتطوير أساليب انتاج جميع السلع المنتجة .

كما أن الأخذ برأي المجموعة الثانية قد يكرس عوامل الركود والخمول والتقاعس عن تطوير أساليب الانتاج الوطنية ويبقي تكاليف الانتاج الوطنية مرتفعة، لذا يجب ربط تكاليف العمل اللازم اجتماعية بمراحل التقدم التكنولوجي التي يمر بها المجتمع الاشتراكي مع مراعاة عوامل التقدم الإيجابية التي تطرأ على أساليب الانتاج في العالم.

إن تحديد الأسعار على أساس تكاليف العمل اللازم اجتماعية ضمن ظروف الاقتصاد الوطني في كل مرحلة من مراحل تطوره، مع الانفتاح على الظروف العالمية في ميادين الانتاج التي يرتبط فيها الاقتصاد الوطني بالسوق العالمية وبما يكفل تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني فيها مع مرور الزمن، يضمن ترشيد الأساس الموضوعي لتحديد الأسعار باعتبار ا أن تكاليف العمل اللازم اجتماعية تتمثل بأقل كمية من العمل تكفي لإشباع الحاجة الاجتماعية .

من الخطأ تحديد كمية العمل اللازم اجتماعية على أساس توازن السوق، لأنه لا يجوز تفسير عملية الانتاج بالاستناد إلى عملية التوزيع التي تليها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يجوز في نظام الإدارة الاقتصادية الاشتراكية الاعتماد على الية السوق في تحديد الأساس الموضوعي للأسعار وإهمال دور الخطة الاقتصادية الفاعل في إنجاز التطور المنهجي لعمليتي الانتاج والتوزيع معا. وفي

النظام الاشتراكي يتحقق التوازن بين الموارد الاقتصادية المتاحة والحاجات الاجتماعية في إطار الخطة وبوجود الاسعار الأسعار المخططة المبنية على تكاليف العمل اللازم اجتماعية لانتاج السلعة وتوزيعها في ظروف الاقتصاد الوطني المتطورة مع مرور الزمن .